ب لو قال انت طالق الآن او اليوم وقع ولو قال انت طالق غدا لم يقع ولو قال اليوم وغدا وقعت طالقة ولو
قال انت طالق ثلثا ارانيه ان شاء الله او ان دخلت الدار يرجع الى الاستثناء والصفة الى الطلاق ولو قال انا طا
انت طالق ثلثا ان شاء الله وقعت واحدة لقوله يا طالق ولو قال انت طالق الى شهر لم يقع في الحال وبعد شهر والا لم
فما ينتظر الباقيات فيلغو كقوله انت طالق لرضاء زيد وفيه غيره لتعليل كقوله لرضا فلان فيطلق في الحال وان سخط
فلان ولو قال هذا الذي اردت الثانية قبل ولغا **المطلب الرابع** في الشرايط وهو قد يرجع الى شرايط المطلق والطلاق
والمطلقة وقد ذكر شرايط ذلك وقد يرجع الى غيرها وهي الشهادة فنقول ان الطلاق لا يرجع الا بحضور شاهدين
عدلين يسمعان الانشاء سواء قال لهما اشهدا او لا ولو تلفظ بالطلاق من دون سماعهما كان لغوا وكذا بمواضعة سماع العدل
الواحد مع سماع جماعة فساق او مجهول الحال ولا يقبل شهادة النساء منفردات ولا مستورات ولا بد من اجتماعهما في الانشاء
فلو شهد كل في مجلس غير ما يقع ولا يقبل لو شهد احدهما بالاقرار فبالانشاء ولو شهدا بالاقرار سمعت وان تعددا ولو اتفق من غير
شهادة ثم اشهدا فان اتانا بالانشاء وقع من حين الاشهاد والا كان لغوا ولو اتفق الوكيل بحضور الزوج وعدل ناالاقرب وقوعه
ولا يثبت بهما ولو اتفقا بحضور العدلين ظاهرا يعلم الزوج فسقهما ففي وقوعه نظر ولو لم يعلم الزوج فسقهما ففي وقوعه بالنسبة
الى الشاهدين نظر **الفصل الثاني** في اقسامه وفيه ز مباحث **الاول** الطلاق بدعة وغير واقعه هو طلاق
الحايض او النفساء المدخول بها مع حضور الزوج او غيبته دون المشترط والموطوة في الطلاق او الستر خلوه نطقته الى
فرجها فيه ولو طهر حملها لم يكن بدعيا وطلقة ثلثا بغير رجوع بينها ويقع في الاخير واحدة على الاقوى وسنة وهو ايقاع د
رجعي فالاول ما لا رجوع فيه وهو طلاق غير المدخول بها واليائسة من المحيض وشكيلها لا تحيض غير البالغة المختلعة
والمباراة مالم ترجعا في البذل والمطلقة ثلثا بر جعتين بينها ان كانت امة والرجعي بالرجوع المراجعة فيه وان لم يرجع فان
راجع في العدة وواقع وطلقها في طهر اخر ثم راجعها في العدة وطلقها في طهر اخر كان طلاق العدة وحرمت حتى
تنكح زوجا غيره فاذا عادت اليه بعد فراق او موت وطلق ثلثا كالاول حرمت حتى تنكح غيره فاذا عادت اليه بعد
فراق او موت وطلق ثلثا للعدة حرمت ابدا في الثانية والا يحرم من المطلقات مؤبدا غير هذه ولو تجرد هذا الطلاق
عن الوطي او راجع بعد العدة جديدا لم يكن طلاق العدة اما لو راجع في المختلعة بعد رجوع ما في البذل ووطيها فالاقرب
انه طلاق العدة ولو تزوجها في العدة بعقد جديد فالوجه انه ليس طلاق عدة ت لو طلقها رجعيا ثم راجعها في العدة

عمل هو

دالاخر

طهر

وطلقها من غير مواقعة في طهر اخر نادما أصح وقوعه وليس طلاق عدة فان راجعها في طهر وطلقها في طهر اخر من غير مواقعة حتى
تنكح زوجا غيره ولا يحرم في التاسعة مؤبدا اما لو طلقها في مثل الرجعة من غير رجعي فالأقرب صحته فان راجعها في ذلك الطهر
ثم طلقها بائنة من غير وطي حرمت حتى تنكح زوجا غيره سواء كان المجلس واحدا او متعددا ولو طلقها ثم لمسها بشهوة ثم طلقها
ثم لمسها بشهوة من غير وطي ثم طلقها حرمت حتى تنكح اخر ولو وطي لم يحرم الطلاق الا في طهر اخر اذا كانت المطلقة ممن يرتفع
فيها الاستبراء ج كل امراة اكملت الطلاق ثلثا حرمت حتى تنكح زوجا غيره سواء كانت مدخولا بها او لا ولو طلقها رجعيا
اولا ولو طلقها فخرجت من العدة ثم عقد عليها وطلقها فخرجت العدة ثم تزوجها وطلقها ثالثا حرمت حتى تنكح غيره فاذا
فارقها حلت للاول ولا تهدم العدة تحريمها في الثالث ولو طلق الحامل وراجعها جاز لو وطيها وطلاقها ثانية في ذلك الطهر
او الحيض للعدة قبل دليل يجوز للسنة د لو شك بل اوقع طلاقا اولا لم يلزمه الطلاق ولو تيقنه وشك في عدد على الواحدة
ولو طلق غائبا ثم حضر وعلم الزوجة ثم ادعاه لم يلتفت الى بينته ويلحق به الولد المتجدد ه يصير الغايب المطلق عن
تزويج رابعة اواخت المطلقة تسعة اخر لاحتمال الحمل ولو علم خلوها سنة استبرئ العدة ز ينقسم الطلاق الى واجب
هو طلاق المولي لو جوبه عليه او الذي انهم فعل كان واجبا وبدعي محظور وهو طلاق البدعة وسنة وهو طلاق مع اثاته
ويكره مع التيام الاخلاق ومن النكاح حرام في العدة والردة والاحرام ويستحب مع المخاشنة وكثرة وكره مع عدمها قال الشيخ
ويستحب ان لا يتزوج اكثر من واحد ز لو حملت من زنا او شبهة حكمها حكم الحامل منه في طلاقها مع الحيض
الفصل الثالث في طلاق المريض وفيه ه مباحث **الاول** يكره للمريض الطلاق فان طلق صح وتوارثا ان
ان كان رجعيا في العدة ولا يرثها في الباين فيهما ولا بعدها ورثه هي في الباين والرجعي ما بين الطلاق الى سنة ما لم يتزوج
بغيره او يبراء من مرضه فلو برء من مرضه ومات في اثناء السنة او تزوجت بغيره فيها او مات بعد السنة بلحظة
لم ترثه الا في العدة الرجعية ب لو طلق اربعا في مرضه ثم تزوج اربعا ودخل بهن ومات في السنة وردن الربع المطلقات
والزوجات الثمان بالسوية ج لو كان الفسخ من المراة المريضة اما بان تعتق تحت الزوج او بان يكون الزوج ذا عيب لم
يتوارثا في العدة ولا بعدها سواء مات في ذلك المرض اولا ولو فسخ المريض لعيب اولا به عنها لم ترثه د لو طلق
الامة فاعتقت في العدة الرجعية ورثته ولو خرجت العدة او كان الطلاق بائنا لم ترثه لانشاء التهمة على اشكال وكذا لو سلمت
الكتابية بعد الطلاق ولو طلقها بائنا قبل عمله بعتقها لم ترثه ولو كان بعد العلم ورثت فلو ادعت الطلاق بعد العتق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)